

SAKINA: Journal of Family Studies

Volume 3 Issue 2 2019

ISSN (Online): 2580-9865

Available online at: <http://urj.uin-malang.ac.id/index.php/jfs>

الخلع في مجموعة الأحكام الإسلامية ومشكلة تطبيقه في المحكمة الدينية كادري

مصباح الإلهام

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

Misbakhulilham2@gmail.com

Abstrak

Talak merupakan hak suami terhadap istri, namun Islam memberikan jalan keluar terhadap istri yang ingin bercerai dengan jalan khulu. Adanya khulu diharapkan mampu memberikan keadilan bagi wanita yang merasa tidak sanggup untuk mempertahankan hubungan dengan suaminya. Istilah khulu diambil dari istilah hukum Islam, namun istilah tersebut tidak begitu dipahami oleh masyarakat Indonesia, karena mereka sudah dikenalkan tentang istilah cerai gugat dan cerai talak, sehingga khulu sulit sekali diterapkan di Indonesia. Penelitian ini termasuk jenis penelitian hukum empiris, Sumber data yang digunakan dalam penelitian ini adalah sumber data primer yang diambil dari hakim pengadilan agama, pekerja posbakum dan para pihak yang mengajukan cerai gugat di Pengadilan Agama Kediri. Tujuan dari Penelitian ini adalah untuk mengetahui Faktor apa saja yang menyebabkan khulu sulit diterapkan di Indonesia khususnya di Pengadilan Agama Kediri. Hasil penelitian adalah faktor yang menyebabkan khulu sulit diterapkan di Indonesia adalah karena faktor dari Aturan hukumnya dan kurang fahamnya masyarakat tentang khulu di Pengadilan Agama Kediri.

في الأساس، الطلاق حق الزوج على زوجته ولكن توفر الإسلام الحلول للزوجة بالخلع. يرحي بوجود الخلع يستطيع أن توفر العدالة للمرأة التي لم تعد قادرة على حفظ العلاقة مع زوجها. الخلع من حكم الإسلام، بل لا يعرف المجتمع الإندونيسي هذا المصطلح. لانهم يعرفون الإصطلاح عن رفع الطلاق من جهة الزوجة و رفع الطلاق من جهة الزوج. حتي يصعب أن يطبق الخلع في إندونيسيا. واستخدم هذا البحث بحثا تجريبيا الذي يحل عن مصدر البيانات الأساسي وهو المقابلة بين الباحث و القاضي في المحكمة الدينية كادري، و العامل في المركز المعاونة للحكم و أطرافها. وهذو البحث لمعرفة العنصر الذي يجعل الخلع صعب تطبيقه في المحكمة الدينية كادري. وحاصله أن العنصر الذي يجعل صعب تطبيقه في المحكمة الدينية كادري هو العنصر من نظامه وقليل فهمهم لمعرفة أحكام الخلع.

الكلمة الرئيسية: الخلع، المشكلة؛ مجموعة الأحكام الإسلامية

مقدمة

تطبيق الخلع في إندونيسيا سؤال كبير لمشكلته، وجود الاختلاف بين ترتب الخلع ورفع الطلاق من جهة الزوجة بدون عواض وبعواض تجعل الزوجات أن تتعين رفع الطلاق من جهة الزوجة لأن ترتبه بدون عواض. الطلاق في إندونيسيا كل سنة يزيد وكثرة الطلاق فيها من جهة الزوجة. وذهب بعض القضاة في المحكمة الدينية كادري أن الخلع في المحكمة الدينية كادري لم يطبق منذ عمل فيها. وهذا سؤال كبير للباحث أن يطلب العنصر الذي يجعل لم يطبق الخلع فيها. وكتب في مجموعة الأحكام الإسلامية أية 124 إنما الخلع يسبب على أسباب الطلاق أية 116،¹ وذلك من فصل أسباب رفع الطلاق من جهة الزوجة. وكتب فيها إنما الخلع الطلاق بعواض،² وأما رفع الطلاق من جهة الزوجة سؤال الطلاق التي تقدمه الزوجة إلى المحكمة الدينية ليقطع عقد زواجها.³

كان ثمة هذا الخلاف بين الخلع ورفع الطلاق من جهة الزوجة، يعني عدم العواض في مسألة رفع الطلاق من جهة الزوجة، ووجود العواض في مسألة الخلع هو مشكلة الخلع في مجموعة الأحكام الإسلامية. ومشكلة أيضا لا يجد أمر الخلع في المحكمة الدينية منذ ثلاثة سنوات هو مشكلة تطبيق الخلع في المحكمة الدينية كادري. وهذه المشكلة لم يسبب بتعيين القاضي لأنه سلب لا عامل، والقاضي يحكم بما كتب في رسالة الدعوى. وعلى البيان عن الطلاق في المحكمة الدينية كادري لم يوجد أمر الخلع منذ 2015 حتى الآن. بل كان أكثر الطلاق فيها رفع الطلاق من جهة الزوجة.

ينظم الخلع في مجموعة الأحكام الإسلامية فقد، لا ينظم على غيرها، والقاضي يحكم الأمر في المحكمة الدينية على نظام مجموعة الأحكام الإسلامية و القانون عن الزواج رقم 1 سنة 1974 م، وكان نظام الخلع فيها على خمسة فصول يعني فصل 1، فصل 116، فصل 119، فصل 124، وفصل 148. يبين فصل 116 أسباب الخلع، وكيفية الخلع في فصل 148، وأثر الخلع في فصل 119. وبعد يدرس الباحث نظام الخلع يجد مشكلة في نظامه. وهذه المشكلة تجعل على تطبيق الخلع قليل و نادر في المحكمة الدينية كادري. وبالإضافة على ذلك العنصر الذي يجعل الخلع قليل تطبيقه في المحكمة الدينية كادري لا يكون العلم عن الخلع عند من يرفع الطلاق فيها.

¹ Kompilasi Hukum Islam, Pasal 124

² Kompilasi hukum Islam, Pasal 1

³ Dirjen BPA, *Pedoman Pelaksanaan Tugas dan administrasi Pengadilan Agama*, buku 2, 147

الخلع الطلاق في الإسلام ووجوده في إندونيسيا ليتم الأحكام الإسلامية الإندونيسية، لكن وجوده مشكلة لأن توفر نظام الطلاق في إندونيسيا من جهة الزوجة طريقتان الخلع ورفع الطلاق من جهة الزوجة، وذلك ذكر في مجموعة الأحكام الإسلامية ويسند القاضي هذا النظام ليفتش أمر الخلع فيها. بناء على البيان من وزارة الدين أن الفراق في الإندونيسيا كل سنة يزيد. أما في سنة 2009 البيان من الفراق 216286 طلاقا. وفي سنة 2010 البيان من الفراق 285184 طلاقا. وفي سنة 2011 البيان من الفراق 158119 طلاقا. وفي سنة 2012 البيان من الفراق 372577 طلاقا. وفي سنة 2013 البيان من الفراق 324527 طلاقا.⁴

يساوي القانون بين أسباب الخلع ورفع الطلاق من جهة الزوجة، ولكن لا يفرق بين أسباب الخلع ورفع الطلاق من جهة الزوجة. إذن، لا يوجد الباحث دليل واضح متى يستعمل رفع الطلاق من جهة الزوجة ومتى يستعمل الخلع في المحكمة الدينية لأن أسبابهما متساويا. وبالإضافة على ذلك يفرق القانون بين ما ترتبه الخلع وما ترتبه رفع الطلاق من جهة الزوجة. بتلك المشكلة يرغب الباحث أن يطلب المشكلة الموجودة في مجموعة الأحكام الإسلامية على نظام الخلع. ويرغب أن يطلب العنصر الذي يسبب تطبيق الخلع فيها قليل. فلذلك مهم جدا أن تحل هذه المسألة بطريق المقارنة بين نظام الخلع في مجموعة الأحكام الإسلامية بنظام الخلع في الفقه. وبطريق يطلب الحل لمشكلة الخلع في المحكمة الدينية كادري حتي يطبق الخلع فيها.

يمكن أن ينتفع هذا البحث عن كشف حكم الخلع في المحكمة الدينية كادري. فيزيد المعلومات والعلوم المتعلقة بالخلع والطلاق عن الزوجة. حتى يمكن أن يزال تحير الناس عن مسألة الخلع في نظامه بوسيلة هذا البحث ويمكن أن يعرف في أي أحوال تقع. ونفع لجواب مسألة الخلع المطردة في المجتمع عند مجموعة الأحكام الإسلامية. ومن هذا البحث أيضا يمكن أن يلحق بمسألة أخرى التي تشبهها حتى يسهل في كشف حكمها.

منهج البحث

وأما النوع البحث الذي استخدمه الباحث هو البحث التجريبي ويسمى بالبحث الميداني. والمدخل الذي استخدمه الباحث في هذا البحث هو المدخل المقارنة. ومصدر البيانات الأولى هو المصدر البيانات من بعض القضاة في المحكمة الدينية كادري، والعامل فيها، ومن يرفع الطلاق فيها. وأما مصدر البيانات الثناوية فهو من الكتب التي تتعلق بذلك المسألة مثل كتاب فقه الإسلام

⁴ <https://www.republika.co.id/berita/dunia-islam/islam-nusantara/18/01/21/p2w4v9396-ratusan-ribu-kasus-perceraian-terjadi-dalam-setahun>, diakses pada tanggal 17 mei 2019

وأدلته، وفقه مذاهب الأربعة وأحكام الخلع، والقانون الإندونسي. وطريقة جمع البيانات هذا البحث بطريقة استعمال الملاحظة والمقابلة والتوثيق. وذلك بتعيين البيانات المتعلقة بالبحث ثم تحقيق الموضوعات المتصلة بالبحث ثم جمع المعلومات المهمة من كتب ضوابط المصلحة وسائر كتب أخرى ثم المناقشة والإختلاص من البحث.

الخلع في مجموعة الأحكام الإسلامية

الخلع إصطلاحاً يبين في فصل 1 مجموعة الأحكام الإسلامية أنه الطلاق من جهة الزوجة بدفع العواض على اتفاق زوجها.⁵ وذلك تعريف الخلع ورفع الطلاق من جهة الزوجة مختلفة لأنه لا يدفع العواض. والعواض في الخلع شرط واجب للزوجة إن كانت لا تحب زوجها وتريد أن تطلقه. ولا يصح الخلع بدون عواض لأنه ركن من أركان الخلع. وذهب عبد الوهاب الخلاف الخلع هو حل عقدة الزوجية بلفظ الخلع أو ما في معناه، في مقابلة عوض تلتزم به الزوجة، كأن يقول الزوج لزوجته خالعتك على مائة جنيه فتقول: قبلت.⁶ وذلك يحتاج الخلع الإتفاق بين الزوجين ويقبل الزوج العواض.

الخلع في مجموعة الأحكام الإسلامية مشكلة، لأن وجوده متعارض بأحكام الطلاق في إندونيسيا، في الحقيقة وجود مجموعة الأحكام الإسلامية في إندونيسيا ليجمع أحكام الإسلام الذي يتعلق بالأحكام الإندونسي. ويشمل نظام الطلاق قبلها في القانون عن الزواج رقم 1 سنة 1974 م. ويبين فيه نظام الطلاق ولكن لا يبين عن أقسام الطلاق. وبرز نظام الخلع في مجموعة الأحكام الإسلامية، وذكر فيها أقسام الطلاق. ويصدر هذه المشكلة على نظام الخلع في إندونيسيا، لأن الطلاق من جهة الزوجة في مجموعة الأحكام الإسلامية نوعان الأول الخلع والثاني رفع الطلاق من جهة الزوجة، وهما ينظم في مجموعة الأحكام الإسلامية.

إن مشكلة الخلع الأول في مجموعة الأحكام الإسلامية التماثل بين أسبابه وأسباب رفع الطلاق من جهة الزوجة. وكان ترتب الخلع ورفع الطلاق من جهة الزوجة مختلفة. إذان، كثير الطلاق الذي تقدمه الزوجة تفضل رفع الطلاق من جهة الزوجة لأنه أسهل من الخلع. لذلك إذا كان القانونان لهما المساواة بين أسبابهما فيجب أن يكونا المساواة بين ترتبهما، أو إذا كان يميز بين ترتبهما فيجب أن يكونا تمييزاً بين أسبابهما. وبالنظر على ذلك يجب أن يكون الطلاق في مجموعة الأحكام

⁵ Kompilasi hukum islam, pasal 1

⁶ عبد الوهاب خلاف، أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، (مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة الطبعة: الثانية، 1938م)، 157

الإسلامية واضح ولا يكون التعارضاً بين الخلع ورفع الطلاق من جهة الزوجة حتى يعرف متى يستعمل هذا الأمر للخلع أو رفع الطلاق من جهة الزوجة.

وشرح الكتاب موسوعة الفقه الإسلامي "إذا عُدِمَت المحبة بين الزوجين، وحلت محلها الكراهة، وكثرت المشاكل، وزاد الشر، وكثر الخلاف، وظهرت العيوب من الزوجين أو أحدهما، فإن الله عز وجل جعل للخروج من ذلك سبيلاً ومخرجاً، ورخص في علاج يريح الطرفين. فإن كان ذلك من قِبَل الزوج فقد جعل الله بيده الطلاق. وإن كان ذلك من قِبَل الزوجة فقد أباح الله لها الخلع، بأن تعطي زوجها ما أخذت منه، أو أقل، أو أكثر ليفارقها. وقد شرع الله الخلع للمرأة في مقابلة الطلاق للرجل، وجعله طريقاً للخلاص من الخلاف." ⁷

وبالنظر على ذلك، الخلع حق الزوجة لتطلق زوجها بشرط تدفع العوض. والطلاق حق الزوج وجعل الله الخروج للزوج والزوجة من الطلاق والخلع، إن عُدِمَت المحبة بين الزوجين فلا جناح عليهما أن يأخذا الطلاق، فإن كان ذلك من قِبَل الزوج فقد جعل الله بيده الطلاق. وإن كان ذلك من قِبَل الزوجة فقد أباح الله لها الخلع. إذان الأصل في الخلع مباح، ونفهم بذلك أن الطلاق والخلع حق للزوج والزوجة، إن كان الزوج يقدم إلى المحكمة فاليأخذ الطلاق، وإن كانت الزوجة تقدّم إلى المحكمة فقد تختار لها الخلع. هذه من فقه الإسلام. وأما حق الزوج والزوجة في القانون الإندونيسي ينقسم إلى ثلاثة أقسام فإن كان ذلك من قبل الزوج فقد دخل في المسئلة الطلاق أو رفع الطلاق من جهة الزوج. وإن كان ذلك من قبل الزوجة فقد دخل في مسئلة الخلع ورفع الطلاق من جهة الزوج.

وبالنظر على ذلك يستنتج الباحث عن فرقة الخلع ورفع الطلاق من جهة الزوجة، ويفرق بين أسباب الطلاق والخلع. وعدم المحبة بين الزوجين سيكون أسباب الطلاق والخلع. وكتب في القانون إنما أسباب الطلاق في مجموعة الأحكام الإسلامية يبين في فصل 116 فقد، وكان أسبابه من مشكلة بين زوجين كمثال النشوز بينهما أو واحد من الزوجين ترك الطرف الآخر أو يظلم للآخر وغير ذلك. وذلك من أسباب رفع الطلاق من جهة الزوجة، لأنه عام وكل ما يسبب على فصل 116 فيها يجعل رفع الطلاق من جهة الزوجة مباشرة. إذان ليس الأسباب المعينة الذي يبينه الخلع.

⁷ محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، (بيت الأفكار الدولية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م

وأعطت الشريعة الإسلامية حق الطلاق للزوج، وفي المقابل جعلت للمرأة الحق في الخلع؛ وهو افتداء المرأة نفسها بعوض يأخذه الزوج منها، أو ممن ينوب عنها، وذلك إذا كرهت الزوجة زوجها، وخافت ألا تتمكن من إقامة حقوق زوجها، وقد يكون العوض نقدياً أو عينياً. وقد وردت مشروعية الخلع في القرآن الكريم، وفي السنة النبوية، فمن القرآن قول الله تعالى:

وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ⁸

والمراد بالآية أنه إن ظن أحد من الزوجين عدم قدرته على إقامة حقوق الآخر لكراهية يعتقدها، فلا جناح على الزوجة أن تفتدي نفسها، ولا على الزوج أن يقبل ذلك ويأخذ الفداء، وبالنظر على ذلك يجوز للزوجة أن تفتدي نفسها بطريق الخلع إن خافت ألا تتمكن من إقامة حقوق زوجها، وقد يكون العوض في نفسها نقدياً أو عينياً. وبالنظر على ذلك، يستنتج الباحث بأن الخلع يجوز ليقدمه مع عدم الأسباب أو المشكلة بين الزوجين. كمثال إذا كرهت الزوجة أن لا تقيم وجوبها زوجة، فيجوز للزوجة أن تردّ الصداق من الزوج لتختلع نفسها. ولذلك يجوز للمرأة أن تطلب الخلع إذا توفّرت إحدى موجباتها. ويجوز للزوجة أن تختلع نفسها بأسباب عدم المحبة إلى زوجها.

يجيب القراش عن ذلك بقوله: يكون لها عندما ترى من الزوج ما يضرها في دينها أو نفسها أو أخلاقها، ويكون الضرر معلوم بالضرورة، وليس مجرد مشكلة حصلت ليس فيها ضرب أو إهانة، وحتى لو وجد الضرب أو الإهانة فلا بد أن تكون مستمرة، وعادة يقوم الزوج بها ظمناً وعدواناً، ويمكن حصر أسبابه المنطقية في ما يأتي:

1. كراهية المرأة لزوجها من دون أن يكون ذلك نتيجة سوء خلق منه.
2. عضل الزوج لزوجته بحيث يكره الزوج زوجته ولا يريد أن يُطْلَقَها، فيجعلها كالمعلقة، تفتدي منه نفسها بما لها، وإن كان يحرم عليه فعل ذلك.
3. سوء خلق الزوج مع زوجته، فتُضطر الزوجة إلى الخلع.
4. إذا خافت الزوجة الإثم بترك حق زوجها الشرعي.
5. إذا وقع عليها الضرر النفسي والجسدي والمعنوي، واستحالة الحلول المقنعة من الطرفين أو طرفها المتضرر.

⁸ سورة البقرة، آية: 229.

فإن لم يكن طلبها للخلع فيما سبق، فينطبق عليها قول النبي عليه الصلاة والسلام: "أما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة". وبالنظر على ذلك، الخلع عند الفقه بدئ من نشوز الزوج أو الزوجة، أو إن كانت الزوجة مظلومة أو خائفة على فعل زوجها فتجوز أن تفتدي منه نفسها بما لها. وأما نظام الطلاق في مجموعة الأحكام الإسلامية كل ما يسبب الطلاق كمثّل النزاع أو النشوز بين الزوجين و عدم عشرتهما و سوء خلق بينهما و غير ذلك من أسباب الطلاق في فصل 116 مجموعة الأحكام الإسلامية، تجوز للزوجة أن تستعمل هذه الأسباب للخلع ورفع الطلاق من جهة الزوجة. ويبين الخلع في سورة النساء أية 19، يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا⁹.

أما المقصود هذه الآية هي لا يجوز للرجال أن يضاروا بزوجاتهم، حتي يفتدين منهم، إلا إذا أتت بفاحشة من الزنا أو مطلق العصيان على خلاف، فحينئذ يجوز للرجل مفارقتها مقابل الإسترجاع ماله الذي أعطاه إياه.¹⁰

إذا كانت الزوجة فاحشة أو تفعل العصيان فيجوز للزوج أن يأخذ ماله الذي أعطاه في عقد النكاح. ولذلك الخلع بعوض اذا كان السوء من جهة الزوجة. وإذا كان السوء من جهة الزوج فلا عوض لها لأنّ الخطاء من جهة الزوج. وبالنظر على ذلك يستنتج الباحث بأن الخلع يجوز إن كان النشوز من الزوجة، أو إذا كان السوء من جهة الزوجة فيجوز للزوج أن يأخذ ماله الذي أعطاه في عقد النكاح. إذن الخلع في الإندونيسيا سيكون تطبيقا إذا كان سبب الخلع ينظم في مجموعة الأحكام الإسلامية ويفرق بين أسباب رفع الطلاق من جهة الزوجة و الخلع. ويستنتج الباحث أما الخلع عند هذا البحث الطلاق بدفع العوض من الزوجة إلى زوجها، ويسبب الخلع إن يكون الخطاء من جهة الزوجة كمثّل النشوز من الزوجة فيجوز للزوج أن يأخذ ماله من الصداق. وأما الأسباب الأخر إن تريد الزوجة أن تحتلع نفسها من زوجها بعدم أسباب الطلاق بل عدم المحبة إلى زوجها فتعطي المحكمة الدينية الخروج لها بطريق الخلع.

⁹ القرآن سورة النساء اية 19

¹⁰ سعيد الزبياري، أحكام الخلع، 55

أما إذا كانت الزوجة تقدم الطلاق بسبب كرهة الزوجة من سوء أخلاق زوجها أو كان الزوج فاحش أو يفعل العصيان وغير ذلك، فتعطي المحكمة الدينية الخروج بطريق رفع الطلاق من جهة الزوجة ، فليس العوض في نظام رفع الطلاق من جهة الزوجة ، إن كانت الزوجة مظلومة أو إذا وقع عليها الضرر النفسي والجسدي والمعنوي على زوجها، فيعطي المحكمة الدينية الخروج برفع الطلاق من الزوجة . لأنه لا يكون العوض في ترتيبه.

والمشكلة الثانية كيفية الخلع في فصل 148 من مجموعة الأحكام الإسلامية، نمرة 3 فصل 148 مجموعة الأحكام الإسلامية،¹¹ أن القاضي يبين ترتيب الخلع، ثم يشترط وجود الإتفاق على العوض بين الزوجين. إذ لم يوجد الإتفاق بينهما في إثبات العواض فلا يقع الخلع بل الأمر صار رفع الطلاق من جهة الزوجة. وذلك أمر صعب لتطبيق الخلع فيها، إن كان الزوج يقبل الدعوة إلى زوجته بدعوة الخلع، فتفسير للزوجة أن لم تتفق على مقدار العوض.

وكان الناس أن يختار ما يسهل عليه في استيفاء حاجته. والأهون عليه في أمر الفراق هو رفع الطلاق من جهة الزوجة لا الخلع. لعدم احتياج دفع المال في رفع الطلاق من جهة الزوجة بخلاف الخلع. ربما يكون العواض في مسألة الخلع أكثر مما أخرجته المرأة من رسوم الأمر. ولذلك كيفية الخلع في مجموعة الأحكام الإسلامية مشكلة، لأنه يحتاج إلى الموافقة بين الزوجين على مقدار العوض وذلك شق الأمر. ولذلك يحتاج أن يحدد على مقدار العواض، ويحدد القاضي على مقدار العواض كان أقل أو أكثر من المهر بنظر مع علته.

اختلف العلماء في مقدار العوض كان قليلا، أو كثيرا أو سواء من المهر. ولذا يجب على القاضي أن يثبت مقدار العوض على ما يجد في أحوالها. لأن العوض من الزوجة، إذا كانت الزوجة فقيرا، فيثبت القاض عواض قليل من المهر، وإن كانت الزوجة غنيا، فيثبت القاضي كثير أو سواء من المهر. وقال الشافعي: "ولا فرق في الفدية كانت أكثر مما أعطائها أو أقل"¹². هذا النظام يحدد أن العوض يجوز أكثر أو أقل من الصداق. ولا يشترط وجود الشقاق، بل يجوز مع الكراهة أخذ العوض من الزوجة في حالة الوفاق بين الزوجين. هذا من ذهب جمهور العلماء والدليله: فإن طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا، النساء 4. إن الآية مطلقة لم تنقيد بحالة دون حالة، فدللة على جواز أخذ العواض في الخلع في حال الرضا والأخلاق منسجمة.¹³

¹¹ Kompilasi Hukum Islam, pasal 148

¹² الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس، الأم، ج 5، (دار المعرفة - بيروت، 1990 م)، 298

¹³ امام القرطبي، التفسير القرطبي، ج 3، 78

والمشكلة الثالثة أن الخلع ورفع الطلاق من جهة الزوجة بائن. كما صرح في فصل 119 مجموعة الأحكام الإسلامية أن أسباب الطلاق البائن هو الطلاق قبل الدخول والطلاق بعوض والطلاق الذي أثبتته القاضي.¹⁴ ومن حلال هذا يعرف أن أثر الخلع ورفع الطلاق من جهة الزوجة متساوية في عدم إمكان الرجوع للزوج على زوجته. وهذا يسبب إلى عدم إردة المرأة لإختيار الخلع. لأن الخلع يحتاج إلى العوض بخلاف رفع الطلاق من جهة الزوجة مع عائدات الخلع أطوال من رفع الطلاق من جهة الزوجة لإحتياجه إلى موافقة العوض. فحتماً إختيار رفع الطلاق من جهة الزوجة أفضل من الخلع. فلو كان أثرهما مختلفاً كأن كان أثر رفع الطلاق من جهة الزوجة رجعيًا يجوز للرجل أن يراجعها فتتفكر الزوجة مرة ثانية في إختيار طريق إنهاء زواجه. وذلك مختلف بنظام الخلع في الفقه أي إن لم يذكر العوض فطلاقه رجعيًا.¹⁵

وقد صرح النصوص في أحكم الخلع إذا كانت الخلع بعوض وقبلت الزوجة وقع طلاقاً بائناً والتزمت الزوجة بابل. إذن، إن كان وجود العوض في الطلاق من الزوجة وقع طلاقاً بائناً. أمّا عدم ذكر المال فله حالتان:

الحالة الأولى: إذا قال لها: خلعتك أو فاديتك وهو ينوي التماس قبولها فإنها تبين في هذه الحالة ويجب المهر المثل في الأصح، لأن العرف يقضي بذلك فيرجع عند الإطلاق إلى مهر المثل، وهذا الحالة فيها شبه بالخلع على المجهول كما سيأتي بيانه.

الحال الثاني: إذا قال لها: خلعتك: ولم يذكر عوضاً، وقع الطلاق رجعيًا، وليس عليها بدل شيء من المال.¹⁶

وبالنظر على ذلك إذا كان الطلاق بدون العوض أو بدون ذكر العوض فوقع الطلاق رجعيًا. وإن كان الطلاق بذكر العوض فوقع الطلاق بائناً. ولذلك رفع الطلاق من جهة الزوجة رجعيًا، لأن ليس العوض فيه. وهذه البيانات من الفقه. لكن نحن نعرف أن رفع الطلاق من جهة الزوجة الطلاق الذي أثبتته القاضي. إذن طلاق البائن في رفع الطلاق من جهة الزوجة صحيح، لأن نظامه الطلاق من القاضي بائن. وقد بحث الباحث في الحل الأول أن رفع الطلاق من جهة الزوجة الطلاق بسبب وجود المشكلة من الزوج. ومتعب للزوجة إذا كانت الزوجة مظلومة ثم تقدم إلى المحكمة الدينية لرفع الطلاق، وطلاقه رجعي، فيجوز للرجل أن يراجعها، ولكن إذا كانت الزوجة

¹⁴ Kompilasi Hukum Islam, Pasal 119

¹⁵ سعيد الزبياري، أحكام الخلع، (بيروت: لبنان 1998)، 135

¹⁶ سعيد الزبياري، أحكام الخلع، 135

مظلومة ثم تقدم إلى المحكمة الدينية وطلاقه بائن، فقطع العقد بين الزوجين، فيجوز للزوج أن يرجعها بعقد جديد.

مشكلة تطبيق الخلع في المحكمة الدينية كادري

عدم تطبيق الخلع منذ ثلاث سنوات في المحكمة الدينية كادري مشكلة، لأن أكثر الطلاق فيها من الزوجة. وبعد يطلب المعلومات عن الخلع في المحكمة الدينية كادري، يجد الباحث العناصر العراقية لتطبيق الخلع فيها. والعنصر الذي يسبب لم يجد الخلع فيها عدم العلم من أطرافه سواء كان من الزوج والزوجة. والزوجة من يرفع الطلاق في المحكمة الدينية كادري وهي لا تعرف الخلع ولا تعرف أن الخلع الطلاق من جهة الزوجة، ولكن تعرف أن الطلاق من جهة الزوجة رفع الطلاق من جهة الزوجة فقد، إذن لا تكتب الخلع في رسالة الدعوة. والزوج المخلوع على دعوة الزوجة، وعدم العلم عن الخلع يسبب أن لا يقلب دعوة الخلع إلى زوجته.

والقاضي يحكم ويفتش الأمر على ما كتب في رسالة الدعوة، ولا يغير القاضي تلك الرسالة على دعوة الخلع لأنه سلمي لا عامل. ولكن يجوز على الزوج أن يغير دعوة زوجته إلى دعوة الخلع لأنه أحق منها. والقاضي يجوز أن يفتش على إقلاب الدعوة من الزوج. وتسأل الزوجة أن تكتب رسالة الدعوة إلى مركز المعاونة للحكم. بناء على القانون رقم 16 سنة 2011 عن معاونة الحكم، فصل 1 (1) معاونة الحكم هي مزية الحكم التي يعطيها متبرع المعاونة للحكم إلى مقابلة المعاونة للحكم مجّاناً.¹⁷

ويطلب الباحث البيان عن الخلع في المركز المعاونة للحكم، وينال العامل فيها لكنه لا يعرف الخلع، وذلك مشكلة لانه العامل والكاتب رسالة الدعوة إن لا يفهم ولا يعلم عن الخلع، فيزال أمر الخلع في المحكمة الدينية كادري. إذا جاءت الزوجة إلى المركز المعاونة للحكم لتطلق زوجها فيكتب مباشرة إلى رفع الطلاق من جهة الزوجة. إذن ليس إشعار عن الخلع في المحكمة الدينية كادري، سواء كان من القاضي أو العامل فيها.

أما مشكلة تطبيق الخلع في المحكمة الدينية كادري لا يعرف من يرفع الطلاق فيها الخلع، وكان أيضا العامل فيها، وألة ليصنع رسالة الدعوة مشكلة، لا يكون فيها الخلع. وذلك يصبح العنصر الذي يجعل الخلع لم يطبق في المحكمة الدينية كادري. وبالنظر على ذلك الخلع أمر نادر في المحكمة الدينية كادري، لأن عدم المعلومات من الزوجة التي رفعت الطلاق عن الخلع. ولا تعريف ما هو

¹⁷ Pasal 1 ayat 1 undang-undang no 16 tahun 2011 tentang bantuan hukum

الخلع، والخلع من الطلاق من جهة الزوجة. إذان، لا يكون أمر الخلع فيها. إن حملت الزوجة المسئلة عن زوجها ويكون فيها أسباب الطلاق كما كتب في فصل 116 مجموعة الأحكام الإسلامية. فيكتب العامل في المركز المعاونة للحكم إلى رفع الطلاق من جهة الزوجة. وعرفنا أن أسباب الخلع وأسباب رفع الطلاق من جهة الزوجة متساوي في فصل 116 مجموعة الأحكام الإسلامية.

إن قلب الزوج دعوة زوجها على دعوة الخلع، فتسهل الزوجة أن لا تتفق العواض. إذ لم يوجد الإتفاق بينهما في إثبات العواض فلا يقع الخلع بل الأمر صار رفع الطلاق من جهة الزوجة. فلذلك العنصر في مشكلة تطبيق الخلع في المحكمة الدينية من أطرافها، ونظام الخلع في مجموعة الأحكام الإسلامية مشكلة. ويحتاج أن يغير هذه الأحكام خاصة في نظام الخلع لأن الخلع الطلاق من الزوجة، وكثرة الطلاق في إندونيسيا من الزوجة.

النتيجة

إن نظام الخلع في مجموعة الأحكام الإسلامية مشكلة، وتنقسم المشكلة على ثلاثة مشكلات. المشكلة الأولى التماثل بين أسباب الخلع وأسباب رفع الطلاق من جهة الزوجة في فصل 116 من مجموعة الأحكام الإسلامية، والإختلاف بين ترتب الخلع وترتب رفع الطلاق من جهة الزوجة. ومشكلة الثاني يشترط وجود الإتفاق على العوض بين الزوجين في فصل 148. فلو لم يوجد الإتفاق بينهما في إثبات العواض فلا يقع الخلع بل الأمر صار رفع الطلاق من جهة الزوجة. ومشكلة الثالث أثر الطلاق من الخلع و رفع الطلاق من جهة الزوجة بائن.

إن تطبيق الخلع في المحكمة الدينية كادري مشكلة، لأنه لا يوجد فيها الخلع منذ ثلاث سنوات. وأما العنصر الذي يسبب الخلع قليل تطبيقه في المحكمة الدينية كادري عنصران. العنصر الأول من أطرافها سواء كان زوج أو زوجة. لا يعلم الزوج عن الخلع يسبب قليل تطبيقه، لانه لا يقلب فيها دعوة الخلع إلى زوجته. والعنصر الثاني لا يعرف العامل في المركز المعاونة للحكم الخلع. عندما يكون الطلاق من الزوجة لا يخبر الخلع، بل يكتب مباشرة إلى رفع الطلاق من جهة الزوجة. وألة التصنيع للرسالة الدعوى في المركز المعاونة للحكم لا تكون أمر الخلع بل رفع الطلاق من الزوج والزوجة فقد.

المراجع:

القرآن الكريم

إمام القرطبي. التفسير القرطبي ج 3. دار الفكر، بيروت - لبنان. 2002م.
سعيد الزبياري. أحكام الخلع. بيروت: لبنان 1998
الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس. الأم. ج 5. دار المعرفة - بيروت، 1990 م
عبد الوهاب خلاف. أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية. مطبعة دار الكتب المصرية
بالقاهرة الطبعة: الثانية، 1938م
محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري. موسوعة الفقه الإسلامي. بيت الأفكار الدولية، الطبعة:
الأولى، 1430 هـ - 2009 م

Dirjen BPA, *Pedoman Pelaksanaan Tugas dan administrasi Pengadilan Agama*,
buku 2

<https://www.republika.co.id/berita/dunia-islam/islam-nusantara/18/01/21/p2w4v9396-ratusan-ribu-kasus-perceraian-terjadi-dalam-setahun>, diakses pada tanggal 17 mei 2019

Kompilasi hukum islam, Cetakan V. Bandung: Citra Umbara. 2010

Pasal 1 ayat 1 undang-undang no 16 tahun 2011 tentang bantuan hukum